

غاز شرقي البحر المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية

Eastern Mediterranean Gas & the Strategy of Regional & International Powers



طالبة الدكتوراه / سلمى بلخير^{1،2،3}، الأستاذ / محمود شرقي¹

¹ جامعة البليدة 2، (الجزائر)

² مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة البليدة 2

³ المؤلف المراسل: belkhiersalma@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/06/25 تاريخ القبول للنشر: 2021/08/29 تاريخ النشر: 2021/09/28



مراجعة الهقال: اللغة العربية: د. / نور الدين لبصير (جامعة بورداس) اللغة الإنجليزية: أ. / محمد شوشاني عبيدي (جامعة الوادي)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة موضوع "غاز شرقي البحر المتوسط واستراتيجية القوى الإقليمية والدولية"، حيث تتمتع منطقة حوض شرق البحر المتوسط بأهمية جيواستراتيجية كبيرة، لما تحتويه من مقومات اقتصادية جيوسياسية وثروات باطنية عظيمة أهلتها لتكون محل صراعات سياسية وقانونية بين الدول المطلة على شرق المتوسط حول ترسيم الحدود البحرية، ويسبب الاكتشافات المتزايدة لحقول النفط والغاز، إضافة إلى الخلافات التاريخية المتواجدة بين دول المنطقة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير اكتشافات الغاز الطبيعي على استراتيجية القوى الإقليمية والدولية، حيث أصبح ينظر للمنطقة باعتبارها مستقبل إنتاج الغاز في العالم، من خلال السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي أو السيطرة على خطوط نقل الغاز، وأخيرا توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اكتشافات الغاز أحدثت تحولا في موازين القوى وتغيير الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، وتحويلها إلى مركز طاقة عالمي، أو بؤرة صراع إقليمي ودولي.

الكلمات المفتاحية: البحر المتوسط؛ الجيوستراتيجية؛ الغاز الطبيعي؛ التعاون الإقليمي؛ الحدود

البحرية.

Abstract:

This study aims to address the topic of "Eastern Mediterranean gas and the strategy of regional and international powers", as the Eastern Mediterranean Basin region enjoys a great geostrategic importance, due to its geopolitical economic components and the great underground wealth that qualified it to be the subject of political and legal conflicts between the Eastern Mediterranean countries on maritime delimitation, the increasing discoveries of oil and gas fields, in addition to the historical differences that exist between these countries. Therefore, this study aims to investigate the impact of natural gas discoveries on

the strategy of regional and international powers since the region came to be seen as the future of gas production in the world, by the control over the Natural gas reservoirs or the gas transmission lines.

Finally, the study came to the conclusion that the gas discoveries made a shift in the balance of power and changed the geopolitical map of the region, turning it into a global energy center, or a focal point of regional and international conflict.

Key words: Mediterranean; Geostrategic; Natural Gas; Regional Cooperation; Maritime Borders.

مقدمة:

تشهد منطقة شرق البحر المتوسط جملة من الأحداث والتطورات الهامة في الآونة الأخيرة، خاصة في أعقاب اكتشافات الغاز المتنامية، بحيث أصبحت المنطقة مصدراً غنياً بالموارد الهيدروكربونية وهو ما جعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، خاصة وأن هذه الاكتشافات قد تؤدي إلى تغيير مشهد الطاقة بشكل كبير إذ ما تم استغلال تلك الثروات بشكل مناسب. وقد أدت هذه الأهمية إلى مجموعة من التحولات في العلاقات بين مختلف الدول الفاعلة في تلك المنطقة، وقد تشكلت هذه العلاقات على أسس تعاونية في بعض الأوقات، إلا أن نمط الصراع والتصادم كان أبرز مكونات هذا المشهد في الفترات الأخيرة خاصة في ظل التنقيب غير المشروع لبعض الدول في المنطقة.

وعليه يمكن طرح الإشكالية الآتية:

هل سيؤثر اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط على استراتيجيات القوى

الإقليمية والدولية في المنطقة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- فيما تتمثل الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط؟
 - ماهي أهم الاكتشافات المحققة في المنطقة؟
 - ماهي دوافع وأهداف منتدى غاز شرق المتوسط؟
 - فيم يتمثل دور القوى الدولية في منطقة شرق المتوسط؟
- للإجابة على الأسئلة المطروحة نضع الفرضية الرئيسية الآتية:
- كلما كانت هناك اكتشافات غازية في منطقة حوض شرق المتوسط، كلما أدى ذلك إلى زيادة حدة الصراع والتوتر في المنطقة على اعتبار أن الموارد الطاقوية هي المحرك الأساسي للحروب والنزاعات في العالم.

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط.

المحور الثاني: الصراع الإقليمي حول غاز شرق المتوسط في العلاقات الشرق متوسطة.

المحور الثالث: أطراف الصراع الإقليمي حول ثروات حوض شرق المتوسط.

المحور الرابع: منتدى غاز شرق المتوسط وأفاق تطوير العلاقات الشرق متوسطة.
المحور الخامس: دور القوى الدولية في الصراع حول غاز شرق المتوسط.

المحور الأول:

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط

تعدّ منطقة حوض شرق المتوسط واحدة من المناطق الدولية، ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية، وذلك لما تحتويه من ثروات باطنية أثارت فتيل الحروب والصراعات حول تقاسم هذه الثروات، وما زاد من أهمية المنطقة التي تقع في شرق الأوسط الذي يضم حوالي 47 بالمائة من احتياطي النفط، و41 بالمائة من احتياطي الغاز في العالم. ضف إلى ذلك انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وإفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق. وبالتالي فالمنطقة غنية بالموارد ومكان مهم لتجارة الدولية، ومركز تلاق للمصالح القوى الإقليمية والدولية. (أحمد الصباغ، د ت ن، الصفحة 9).

أولاً: البيئة الأمنية لمنطقة حوض شرق المتوسط

وبالحديث عن البيئة الأمنية الجيوستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط، فإنها تعيش في بيئة أمنية مضطربة خاصة بعد الثورات التي عاشتها الدول العربية منذ 2011، وما نتج عنها من تهديدات أمنية دولية وعابرة للحدود، منها سقوط الأنظمة الحاكمة وضعف هشاشة المؤسسات السياسية والعسكرية في كل من تونس وليبيا ومصر، انتشار فوضى السلاح والتنظيمات الإرهابية، "كتنظيم داعش" وما يتفرع عنها في سوريا والعراق، وليبيا، بالإضافة إلى قضية اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين الذي يعبرون البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وما له من تداعيات أمنية خطيرة على القارة الأوروبية. (حرزلي، 2020)

وبالحديث عن الأهمية الاقتصادية للمنطقة فإنه تم اكتشاف الغاز لأول مرة في شرق البحر الأبيض المتوسط في العقد الأول من القرن الحالي، مما أثار الآمال في أن الموارد الطبيعية يمكن أن تكون المفتاح لتخفيف التوترات السياسية المنتشرة في المنطقة. بموجب قانون الأمم المتحدة للبحار، يحق للدول الساحلية الحصول على 320 كيلومتراً من الأراضي البحرية من سواحلها أو من خط الأساس الذي تم إنشاؤه قبالة سواحلها.

ومع ذلك، نظراً للشكل المقعر لشرق البحر الأبيض المتوسط، هناك تداخل بين المناطق التي يمكن لكل دولة المطالبة بها، والتي تتطلب مفاوضات وتسويات وإمكانيات، كما يجادل البعض، للاستفادة من النزاعات الجارية في الواقع، في حالات تركيا واليونان وقبرص، أدى اكتشاف الغاز الطبيعي إلى تفاقم التوترات القائمة. حيث لم تطالب تركيا ولا اليونان رسمياً بالمنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بهما، لكن هذا لم يمنعهما من التصارع من أجل المنطقة التي يعتبر أنها ملكاً لهما. بعدما وقع القبارصة اليونانيون اتفاقيات المنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان وإسرائيل. عارضت تركيا هذه

الاتفاقيات، حسبما ذكر "نجدت بامير"، محلل الطاقة في "سيجما إنسايت تركيا" وهو مركز أبحاث مقره أنقرة. وقال بامير: "بعد اكتشاف سلسلة من حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة، نشهد زيادة مطردة في المبادرات الإستراتيجية والتكتيكية تجاه هذه المنطقة وقبرص من قبل القوى العالمية والإقليمية". في الآونة الأخيرة، كان أحد التوترات الرئيسية يتعلق بجزيرة "Meis/Kastellórizo"، التي تريد اليونان تضمينها في المنطقة الاقتصادية الخالصة. ووفقاً لبامير، فإن مثل هذه الخطوة ستكون مشكلة بالنسبة لتركيا لأنها ستحصر منطقتها الاقتصادية الخالصة الخاصة بها في خليج إسكندرونة، على الرغم من امتلاك الدولة أحد أطول السواحل في البحر الأبيض المتوسط. (Karabat, 2020, page 22)

المحور الثاني:

الصراع الإقليمي حول غاز شرق المتوسط في العلاقات الشرق متوسطة

ابتداءً من عام 2009، كانت هناك سلسلة من اكتشافات الغاز الطبيعي الرئيسية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. كانت أهم الاكتشافات في مصر وإسرائيل. قبرص لديها أيضاً اكتشافات غاز متواضعة. يستمر الاستكشاف في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، ومن المتوقع أن تكون هناك اكتشافات إضافية في المنطقة، ربما في سوريا ولبنان، حيث لا يتم حالياً استكشاف.

أولاً: حقول غاز شرق المتوسط: Eastern Mediterranean gas Fields

يقصد بحقول الغاز الطبيعي تلك التي تقع ضمن الحيز الجغرافي لمنطقة حوض شرق المتوسط، قبالة سواحل قبرص واليونان، وإسرائيل، ولبنان وغزة، ومصر، وقد أوضح الأكاديمي ووزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي"، "أنه من الناحية الجغرافية فإن منطقة شرق المتوسط هي تلك المنطقة التي تمتد من هضبة الأناضول شمالاً ومصر جنوباً ومنطقة الشام شرقاً، بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط. (محمد سليمان، 2015، الصفحات 70-71)

وقد قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون قدم مكعب من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط، وقد أدت هذه الاكتشافات الضخمة في المنطقة إلى صراعات ونزاعات إقليمية واجتذاب القوى الدولية للتوازنات بين وكلاء الطاقة الإقليميين. (محسن، ونيس القذافي، 2020)

وبدأ التوتر يتصاعد بين الدول المطلة على حوض شرق المتوسط، وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة، ومن الشرق إسرائيل لبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وفي المنتصف قبرص، المقسمة إلى قبرص تركية في الشمال والمُعترف بها من قبل تركيا فقط، وقبرص اليونانية في الجنوب والتي يسيطر عليها القبارصة اليونان، وبعد العمليات التي قادتها شركات البحث والتنقيب عن الغاز التي تقودها (شركة نوبل انرجي) الأمريكية، في اكتشاف حقل تمار عام 2009، قبالة سواحل إسرائيل، ومع توالي الاكتشافات دأبت دول المنطقة إلى تكليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال التنقيب والبحث، وأغلب هذه الشركات

جنسيتها فرنسية إيطالية وأمريكية، (أحمد الصباغ، د ت ن، الصفحات 11-13)، وهذا التنافس بين الشركات العالمية ورغبتها في تحقيق مصالح وأرباح جراء استثماراتها في المنطقة ساهم في تعقد الوضع في المنطقة واحتدام الصراع بين الدول التي تمتلك ثروات باهظة ولم ترسم حدودها البحرية وفقا لقواعد القانون الدولي وهو ما يؤدي إلى انتهاك المناطق الاقتصادية الخالصة لدول الجوار الإقليمي وبالتالي قيام صراعات وحروب، ومن هنا ستتطرق الدراسة إلى أهم حقول الغاز الطبيعي المكتشفة في حوض شرق المتوسط:

1. إسرائيل:

شهدت إسرائيل سلسلة من الاكتشافات الرئيسية للغاز الطبيعي في عامي 2009 و2010 حقل تمار الذي يحتوي على ما يقرب من 320 مليار متر مكعب، ويبعد نحو 90 ميلا نحو 145 كم من شواطئ شمال (فلسطين المحتلة) قبالة مدينة حيفا ويعد من أهم حقول الغاز الكبيرة لما سيوفره من 30 % احتياجات إسرائيل من الغاز الطبيعي على مدى 20 عاما، وحقل ليفيathan الذي يحتوي على ما يقرب من 600 مليار متر مكعب. بدأ وصول إمدادات الغاز من هذه الحقول إلى السوق المحلية الإسرائيلية في عام 2013. ومنذ ذلك الحين، ازداد الطلب الإسرائيلي على الغاز بشكل كبير. على هذا النحو تهدف إسرائيل إلى إنتاج 70 في المائة من كهربائها بالغاز الطبيعي بحلول عام 2020 ونقل أجزاء كبيرة من وسائل النقل في البلاد ليتم تشغيلها بالغاز خلال الفترة 2030-2035. علاوة على ذلك، كان هناك قرار استثماري نهائي بشأن قسم من ليفيathan حيث سيبدأ التطوير بالإضافة إلى التطوير المدعوم من الحكومة للحقول الأصغر في تانين وكريش، والتي تستهدف السوق المحلية الإسرائيلية. أعلن وزير الطاقة والمياه الإسرائيلي، الدكتور "يوفال شتاينيتز"، عن جولة جديدة لتقديم العطاءات للحصول على تراخيص التنقيب في المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية (EEZ).. وتعمل إسرائيل بنشاط لجذب الاهتمام في جولة الاستكشاف هذه من شركات النفط الأجنبية. (Energy, 2018)

على العكس من ذلك، كان للتصدير الدولي لحقول الغاز الإسرائيلية معالم أكثر تواضعا بكثير. حيث يتواصل العمل في مد خط أنابيب من إسرائيل إلى الأردن لتوريد ما يصل إلى ثلاثة مليارات متر مكعب في السنة من الغاز الطبيعي من حقل ليفيathan الإسرائيلي اعتبارًا من عام 2020، بعد اتفاق تجاري تم إبرامه في عام 2016. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الأردنية في أكتوبر 2018 أنها لا تمد عقود الإيجار لإسرائيل إلى الأراضي الواقعة في المناطق الحدودية بين البلدين لأن عقود الإيجار جزء من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994. قرار الأردن قد يعقد تجارة الغاز المخطط لها. (Energy, 2018)

2. قبرص:

منذ عام 2011، كان لدى قبرص سلسلة من الاكتشافات الصغيرة للغاز منها حقل "أفروديت" الذي يصل إلى ما يقدر بنحو 180 مليار متر مكعب من الغاز. حتى الآن، لا توجد أي اكتشافات قيد التطوير، وحتى السوق المحلية في قبرص لا تزال بحاجة إلى إمدادات طاقة جديدة. ومع ذلك، فإن الاهتمام التجاري بالاستكشاف حول قبرص مرتفع جدًا ويستمر نشاط الاستكشاف، مما قد يؤدي إلى اكتشافات إضافية.

على الرغم من الاهتمام التجاري باستكشاف الغاز في قبرص، إلا أن تركيا تشكل تحدياً لذلك. حيث اعترضت تركيا على أنشطة الاستكشاف في المناطق التي تعتبرها تابعة لمنطقة EEZ الخاصة بها أو لشمال قبرص (TRNC). وفقاً لذلك، صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي "فاتح دونمز" في سبتمبر 2018 أن تركيا لن تسمح لأي من الأطراف المستكشفة بانتهاك حقوق تركيا أو حقوق الجمهورية التركية لشمال قبرص. (turkey will protect its energy rights in mediterranean, 2018)

لتوضيح مطالبتهما، أعلنت تركيا عزمها على إجراء استكشافات بحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط تطالب بها كل من تركيا وقبرص في نهاية عام 2018. وقامت بنشر سفن بما في ذلك السفن العسكرية التركية، تثير شبح الصراع في مياه شرق البحر المتوسط، تتمحور حول مطالبات تعيين الحدود. (cyprus, Egypt commit to new gas pipeline with intergovernmental deal, 2018)

بالإضافة إلى تشجيع تصدير الغاز من إسرائيل إلى اليونان، وقعت قبرص أيضاً اتفاقية داخل الحكومة مع إسرائيل لتسهيل بناء خط أنابيب بين قبرص ومصر للتصدير المحتمل للغاز إلى مصر. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن هذا الاتفاق داخل الحكومة غير ملزم، مع عدم وجود التزام تجاري ينطوي عليه الاتفاق في هذه المرحلة.

3. مصر:

من بين دول شرق البحر الأبيض المتوسط، حققت مصر التقدم الأكثر أهمية في تطوير موارد الغاز الجديدة. في الجزء الأخير من العقد الماضي، انتقلت مصر من دولة مصدرة للغاز إلى دولة تعاني من نقص كبير في الغاز المنزلي وتعطل إمدادات الكهرباء. بعد صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى السلطة في عام 2012، شجعت سياسات الطاقة والسياسات الاقتصادية المحسنة في مصر عودة شركات الطاقة الأجنبية للاستكشاف. وكان أهم هذه السياسات رفع سعر الغاز المحلي الذي خلق حوافز لتزويد السوق المحلية وخفض معدل الاستهلاك المحلي بشكل معتدل. تؤدي الطاقة المدعومة إلى هدر كبير وتخلق حافزاً منخفضاً للشركات لاستكشاف موارد الغاز وتطويرها.

مع عودة شركات الطاقة الكبرى للاستكشاف، شهدت مصر سلسلة من اكتشافات الغاز الطبيعي الجديدة التي تلي حالياً الطلب المحلي ويمكن أن تكون بمثابة أساس لتصدير الغاز. وأهم اكتشافات الغاز كان "حقل ظهر" الضخم الذي يحتوي على ما يقدر بـ 850 مليار متر مكعب من الغاز. الذي اكتشفته شركة إنبي الإيطالية ENI، وتمتلك Rosneft الروسية حصة 30 بالمائة. الحقل قيد الإنتاج ويزود حالياً السوق المحلية المصرية. من خلال هذا الاكتشاف، تمكنت مصر من إنهاء وارداتها من الغاز الطبيعي المسال وتعزيز إمكاناتها التصديرية. من المحتمل أن تسحب صادرات الغاز المستقبلية من مصر موارد من دول أخرى، بما في ذلك قبرص وإسرائيل. بينما يمكن أن يتم التصدير عبر خطوط الأنابيب أو من خلال مصانع الغاز الطبيعي المسال الحالية في مصر، يبدو خيار الغاز الطبيعي المسال أكثر قابلية للتطبيق تجارياً. (eastern mediterranean energy: a decade after the major discoveries, 2018)

4. تركيا:

لم تكن هناك اكتشافات كبيرة للغاز في الجزء التركي من شرق البحر الأبيض المتوسط لكنها أرسلت سفناً في المياه الساحلية لقبرص للتنقيب عن الغاز. وتقول تركيا إنها ستواصل التنقيب عن الغاز في هذه المياه إذا لم تقبل حكومة القبارصة اليونانيين المعترف بها دولياً اقتراحاً للتعاون قدمه القبارصة الأتراك.

ورداً على ذلك، أصدرت قبرص واليونان مذكرة توقيف لأي سفن حفر تركية تعرقل عمليات الغاز الخاصة بها، ودعت الدولتان الاتحاد الأوروبي إلى معاقبة تركيا على أفعالها. يجب فهم سياسة حافة الهاوية في تركيا في سياق محاولات مصر واليونان وقبرص وإسرائيل لإنشاء بنية إقليمية للطاقة تستبعد تركيا من سوق الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط. وستؤدي الاتفاقات بين مصر وقبرص إلى بيع الغاز من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، متجاوزاً خطوط الأنابيب بين تركيا وروسيا.

5. لبنان وسوريا:

يمكن لكل من لبنان وسوريا اكتشافات بحرية، لكن لا يوجد استكشاف حالياً. على الرغم من ما يقرب من عقد من المحاولات، فشلت الحكومات المتعاقبة في لبنان في تحقيق إجماع سياسي وتبني إطار تنظيمي لقطاع النفط والغاز الخاص به والذي من شأنه أن يسمح بالاستكشاف الأجنبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة في لبنان. وبالتالي حتى الآن لم يتم إجراء أي عمليات استكشاف في البحر قبالة لبنان، ولا تزال البلاد تواجه تحديات كبيرة في إمدادات الطاقة، والتي تشمل انقطاع التيار الكهربائي المتكرر.

قبل اندلاع الحرب الأهلية، حققت سوريا نتائج مثيرة للإعجاب في زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، بمساعدة "شركة سويوزنيفتغاز الروسية". على سبيل المثال، استمر حجم الإنتاج في سوريا في الارتفاع حتى خلال العامين الأولين من الحرب. بعد ذلك، أعلنت سوريا عن نيتها الشروع في التنقيب البحري في عام 2019 ومن المرجح أن تحصل الشركات الروسية على الأولوية في تراخيص الاستكشاف. لتوضيح العلاقات التجارية الوثيقة بين روسيا وسوريا، بالإضافة إلى المشاورات المتكررة التي يعقدها الجانبان، في فبراير 2018، وقع وزير الطاقة الروسي "ألكسندر نوافك"، اتفاقية تعاون مع وزير النفط والثروة المعدنية السوري، علي غانم. تتضمن الاتفاقية التعاون في إعادة تأهيل إنتاج النفط والغاز السوري وتطوير البنية التحتية للطاقة الأخرى. (eastern mediterranean energy: a decade after the major discoveries, 2018)

6. فلسطين:

منحت السلطة الفلسطينية شركة "بي جي" البريطانية امتيازاً في نوفمبر عام 1999 على مدى 25 عاماً في المياه الفلسطينية كلها، ثم جرى تأسيس كونسورتيوم بقيادة "بي جي"، وشركة اتحاد المقاولين للتنقيب والاستكشاف في المياه الفلسطينية، وأجرى الكونسورتيوم مسحاً زلزالياً ثلاثي الأبعاد لمساحة 1000 كم². (وليد، 2007، صفحة 29).

وقد أعلنت شركة "بي جي"، في سبتمبر 2000 أنها نجحت وشركائها، شركة اتحاد المقاولين الدولية في اكتشاف الغاز في بئر "غزة مارين"، في المياه الإقليمية الفلسطينية، على بعد 25-20 كم عن ساحل غزة (Energy, 2018) باحتياط يقدر بنحو 1.4 ترليون قدم مكعب، ووافقت فلسطين على تطوير الحقل سنة 2002، والذي كان سيبدأ خلال أربعة أعوام، لكن إسرائيل رفضت تطوير الحقل وأصرت على أن تصل الإمدادات إلى عسقلان أولاً لتلبية حاجتها من الغاز كما اشترطت شراء الغاز بأسعار أقل من المعدلات العالمية، وتدل السياسة الإسرائيلية على رفضها إعطاء الاقتصاد الفلسطيني الفرصة كي يحقق استقلالاً، ويبقى معتمداً على الاقتصاد الإسرائيلي. (صراع إقليمي للسيطرة على غاز شرق المتوسط... وتحالف رباعي في مواجهة تركيا، 2020)

وبناءً على تلك الاكتشافات، التي من الممكن أن تؤدي إلى نهضة اقتصادية كبرى، وإعادة ترتيب محتمل لديناميات القوة بين دول الساحل الشرقي والجنوبي للبحر المتوسط، وفي مقال بعنوان "آفاق للتعاون أم الصراع... هل تقود اكتشافات غاز شرق المتوسط إلى تحول إقليمي؟"، حيث يرى كل من "هنري باركي" أستاذ العلاقات الدولية بجامعة ليهاي، و"الين لايبسون" مدير برنامج الأمن الدولي في كلية شار للسياسات والحكومة بجامعة جورج ميس الأمريكية، ورأى الكاتبان في مقالها بموقع، "Review of global affair"، لكي تتحول اكتشافات الطاقة إلى شكل جديد من التعاون بين دول شرق المتوسط، ربما يفضي إلى علاقات مؤسسية جديدة، من شأنها أن تعالج وتنتهي المصادر الدائمة لعدم الاستقرار بالمنطقة. (The Maritime Border Dispute between Lebanon and Israel Explained. Executive Magazine, 2018)

وانطوت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق المتوسط، منذ عام 2009، حسب "باركي" و"لايبسون" على إمكان تنشيط التفاعلات الاقتصادية بين دول المنطقة، لكن الصراعات التاريخية المستمرة بين تركيا واليونان وقبرص، قللت من فرص تحقيق مثل هذه النتيجة المفيدة.

المحور الثالث:

أطراف الصراع الإقليمي حول ثروات حوض شرق المتوسط

إنّ منطقة حوض شرق المتوسط تتميز بتعدد أطرافها وفواعلها، وهو ما ترتب عليه صراعا متعدد الأبعاد ومتشابك القضايا يجمع هذه الدول، فتركيا مع قبرص واليونان صراع يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، في حين أن صراعا عقديا وتاريخيا يجمع القوى العربية: مصر، لبنان، سوريا، وإسرائيل، مما أدى إلى أوضاع حدودية غير مستقرة انعكست على تقسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين هذه الدول.

أولاً: الصراع الإسرائيلي اللبناني

ظهر الخلاف الحدودي البحري بين إسرائيل ولبنان في أوائل عام 2010. ولم يصادق لبنان على اتفاقية ترسيم حدودهما البحرية، التي وقعت في عام 2007 بين لبنان وقبرص. يمكن تفسير عدم تصديق البرلمان اللبناني على هذا الاتفاق بسبب الضغط التركي، حيث تعارض تركيا بشكل منهجي اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع جيرانها (Amsellem, 2016). بعد شهر واحد من اكتشاف حقل

ليفياثان في عام 2010، قدمت لبنان وثيقة رسمية إلى الأمم المتحدة تحدد حدودها البحرية مع قبرص وإسرائيل، منقحة من تلك التي تم إنشاؤها في عام 2007. ومع ذلك، في عام 2011، تبنت إسرائيل مساراً لحدودها البحرية بناءً على اتفاقية 2007 بين قبرص ولبنان، وحولت الحدود 14 كم لصالحها (Grandchamps, Claire, 2018). منذ ذلك الحين، تتنازع لبنان وإسرائيل على مثلث بمساحة 850 كيلومتر مربع يمكن أن يحتوي على احتياطيات كبيرة من الغاز: 340 مليار متر مكعب وفقاً لمعهد البترول الفرنسي للطاقة الجديدة (Ifpen (Grandchamps, 2018). الإمكانيات الاقتصادية كبيرة والسلطات السياسية المعنية في كل بلد تخشى تعدي الجار على احتياطيات الغاز لديها.

وقد تفاقمت حدة التوترات بين لبنان وإسرائيل بسبب الخلاف القانوني حول الحق في اكتشافات الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، في ظل غياب علاقات دبلوماسية بين الطرفين، حيث هدد الرئيس الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" باستخدام القوة العسكرية لحماية حقوق إسرائيل من الاكتشافات الغازية وفقاً للقوانين الدولية والبحرية، ومنذ أن اكتشفت إسرائيل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، وبدأ الحديث في أسواق الطاقة عن انضمام مصدر جديد إلى الدول المصدرة للغاز بدأت إسرائيل في متابعة آبار الغاز حتى وصلت إلى المياه الإقليمية اللبنانية وبالفعل ثبت وجود الغاز بكميات وفيرة في المياه اللبنانية. وقد بدأت المنازعات عام 2009 حين طالب لبنان بترسيم حدوده البحرية وهو ما قابلته إسرائيل بمزاعم تقول إن "حزب الله" يقف وراء هذه المطالبات. وتقدم لبنان بشكوى إلى الأمم المتحدة في أوت 2010 مقابل محاولات إسرائيل منع وصول الخلاف إلى الساحات العالمية. (ربيع، محمد، 2000-2013، الصفحات 71-69).

وقد تصاعدت حدة التوترات بين إسرائيل ولبنان في يوليو 2011 بعد أن أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي مشروع ترسيم الحدود البحرية في شمال إسرائيل، الذي يحدد القطاع الذي يشمل الحقوق الاقتصادية الإسرائيلية بما فيها استثمار الموارد الطبيعية. وزعم مسؤولون إسرائيليون أن الترسيم يخضع لمعايير القانون الدولي، وسيعرض على الأمم المتحدة، وأن الحدود التي على منطقة إسرائيل، رسمها لبنان لمنطقته الاقتصادية الحصرية تتعدى على منطقة إسرائيل، كما زعمت إسرائيل أن الخطة اللبنانية تتناقض مع خريطة سبق أن قدمها لبنان للأمم المتحدة عام 2010 تظهر حصة أكبر له في حدوده البحرية، وقد رفض لبنان الإحداثيات التي وضعتها إسرائيل لحدودها البحرية معتبراً أنها تقطع أكثر من 800 كيلومتر مربع من مياهه الإقليمية الجنوبية الغنية بالغاز. وقال وزير الخارجية اللبناني، في رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة إن الإحداثيات الجغرافية التي أودعتها إسرائيل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، العائدة إلى الجزء الشمالي من المياه الإقليمية، تنتهك وتعتدي بشكل واضح على حقوق لبنان السيادية والاقتصادية في مياهه الإقليمية ومنطقته الاقتصادية الخالصة. وتقول السلطات اللبنانية إن الخريطة التي قدمتها إلى الأمم المتحدة تتوافق مع اتفاقية الهدنة الموقعة مع إسرائيل عام 1949، ولا يمكن للأخيرة أن تطعن فيها، كما تعتبر أن الاتفاق الذي وقعته إسرائيل مع قبرص في عام 2010 لترسيم حدودهما البحرية، يخالف الاتفاق الموقع بين لبنان وقبرص في عام 2007. (ربيع، محمد، 2000-2013 الصفحة 72)

ثانيا: الصراع التركي القبرصي اليوناني

نظراً لموقعها الجغرافي على مفترق طرق التكتلات الحضارية المختلفة والتحالفات الإستراتيجية العدائية، فإن قبرص هي في قلب قضايا القوة التي نشأت في حوض البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. خلال حقبة الحرب الباردة، حاولت موسكو بلا كلل السيطرة على هذه المستعمرة البريطانية السابقة من خلال السعي إلى جذبها إلى معسكر عدم الانحياز. بعد سقوط جدار برلين، واندلاع حربي الخليج في عامي 1990 و 2003، وبدء الربيع العربي من عام 2011، والصراعات في ليبيا وسوريا، كل هذه الأحداث ساعدت في إبراز الأهمية الإستراتيجية لقبرص التي تقع على مفترق طرق بين أوروبا والشرق الأوسط. (le conflit chypriote, facteur d'instabilité en méditerranée orientale-par ana pouverau, 2020)

وقد أثار اكتشاف حقول غاز شاسعة في شرق البحر المتوسط في السنوات الأخيرة شهية البلدان المشاطئة وزاد التوترات بين تركيا واليونان، العضوين في حلف شمال الأطلسي لكليهما على خلاف حول ترسيم حدودهما البحرية. حيث تهم نيقوسيا وأثينا أنقرة بانتهاك سيادتها الإقليمية وكذلك سيادة الاتحاد الأوروبي، من خلال إجراء أبحاث غير قانونية لأنها أجريت في مياههما الاقتصادية الخالصة. وتواجه جزيرة قبرص مشكلة الانقسام بين الشمال القبرصي التركي والجنوب القبرصي اليوناني. بخط ترسيم طوله 180 كيلومتراً يسمى "الخط الأخضر" تحت إشراف قوة الأمم المتحدة المسؤولة عن حفظ السلام في قبرص تم تقسيم الإقليم إلى قسمين في عام 1974، عندما تدخلت تركيا رداً على الانقلاب الذي سعى إلى ضم الجزيرة إلى اليونان، ويستمر هذا الانفصال. حيث تسيطر جمهورية قبرص على الجنوب وهو الكيان الوحيد المعترف به دولياً، كونها عضواً في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2004؛ بينما في الشمال، تم إعلان الجمهورية التركية لشمال قبرص، ولم تعترف بها إلا تركيا، وهي الدولة التي يعتمدون عليها في بقائهم. (le conflit chypriote, facteur d'instabilité en méditerranée orientale-par ana pouverau, 2020)

في هذا السياق، أبرمت الحكومة القبرصية اليونانية في السنوات الأخيرة اتفاقيات مع مصر وإسرائيل ولبنان منذ عام 2003 لتحديد منطقتهم الاقتصادية الخالصة، والتي بموجبها منحت بالفعل تراخيص استكشاف وحفر للشركات العالمية. وفي الوقت نفسه، يعتبر الجانب القبرصي التركي أن حقوقهم منتهكة لأنها لا تؤخذ في الاعتبار عند التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات الدولية الهامة. وشدد المسؤول التنفيذي الموالي لليونان على أن فوائد صفقات الغاز هذه سيشعر بها القبارصة الأتراك بمجرد إبرام اتفاقية إعادة التوحيد، وهو ما يبدو بعيد المنال لأن جميع المحاولات في هذا الاتجاه قد فشلت بمرور الوقت.

وينطلق الخلاف بين تركيا ودول حوض شرق المتوسط بسبب هذه الاتفاقيات، التي ضمت كل من مصر واليونان وقبرص اليونانية وإسرائيل، واستبعدت فيها تركيا وربما رفضها لهذه الاتفاقيات يعود لعدة أسباب، السبب الأول تاريخي جغرافي، يتعلق باتفاقية لوزان التي وقعها مؤسس الجمهورية التركية "كمال أتاتورك"، قد ظلمت تركيا إذ منحت الاتفاقية اليونان كما هائلا من الجزر الصغيرة، والتي كانت جزءا

تاريخيا من قلب الدولة العثمانية، فبعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تم توزيع الأراضي والجزر التي كانت تمتلكها تركيا على بعض الدول الأوروبية، ومن بينها جزيرة "كاستيلوريزو" التي أصبحت تحت السيادة اليونانية رغم أنها تبعد عن السواحل التركية بميل واحد فقط، حيث تعد تركيا أن ترسيم الحدود البحرية أو تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال تطبيق معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار على هذه الجزر فيه إجحافا بحقوق تركيا التاريخية في حوض شرق المتوسط. (مصر وتركيا واليونان وإسرائيل أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يعلن إليك ما تريده كل دولة، 2020)

انطلاقا من الرفض التركي للاتفاقيات الثنائية لترسيم الحدود البحرية التي وقعتها قبرص مع إسرائيل ولبنان ومصر ذلك أنها لا تعترف بجمهورية قبرص اليونانية، إذا ما تمّ التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بين القبارصة الأتراك واليونانيين قبل البدء في أعمال الاستغلال والتنقيب عن الثروات، وبالتالي لا تضيق حقوق القبارصة الأتراك من غاز شرق المتوسط، ومن أجل تجسيد هذه السياسة التركية قامت هذه الأخيرة في نوفمبر 2011 بتوقيع اتفاقية مع شركة شل Shell للتنقيب عن الغاز والنفط في مياهها الإقليمية، وقد حذرت الحكومة التركية على لسان وزير الطاقة أنها لن تسمح بمرور الغاز الإسرائيلي عبر شبكة الأنابيب من تركيا إلى الأسواق الأوروبية، وفي سبتمبر 2011، قامت تركيا بإرسال سفينة استكشاف تابعة في المياه القبرصية اليونانية على مقربة من حقول الغاز الإسرائيلية، وكرد فعل قامت إسرائيل برد الاعتداء، فقد حلقت طائرتان حربيّتان إسرائيليّتان فوق السفينة التركية، فردت تركيا بإرسال طائرتين حربيّتين وراء الطائرتين الإسرائيليتين. (الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، 2012 صفحة 28)

وما يلاحظ في هذا الصراع أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أيدت الحكومة القبرصية اليونانية، لأن وصول غاز شرق المتوسط إلى الأسواق الأوروبية سيعزز من الهيمنة الأمريكية ويقلل من التبعية الأوروبية للغاز الروسي.

ويمكن تلخيص أهم الاستراتيجيات التركية التي اتبعتها في منطقة حوض شرق المتوسط وفي تعاملها مع سياسة الأمر الواقع التي تحاول قبرص اليونانية واليونان فرضها:

لا بد من الإشارة أن تركيا صاحبة أكبر قوة بحرية في شرق المتوسط، ولديها أكبر جيش في حلف الناتو بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا تعلق الأمر بالقبارصة الأتراك فإن تركيا لن تتراجع للدفاع عن أمنهم و حقوقهم في شرق المتوسط بحكم تدخلها العسكري عام 1974 في الشمال القبرصي والسيطرة عليه وبناء على ما تقدم فتركيا اتبعت الاستراتيجيات الآتية:

- الرفض القاطع والدائم لجميع الاجراءات الأحادية التي تتخذها قبرص اليونانية لوحدها بعيدا عن قبرص التركية ففي اعتبارها أنه لا يحق لجنوب قبرص أن يمثل المنطقة خاصة وأنها مقسمة إلى شطرين،

- التوصل إلى اتفاق بين قبرص التركية وقبرص اليونانية لتحديد التكاليف المتعلقة بالشركات الأجنبية، وتقاسم الأرباح والاتفاق في العمليات المتعلقة بالبحث عن النفط والغاز واستخراجهما، والابتعاد عن المناطق المتداخلة،
 - عقدت اتفاقاً مع قبرص التركية بشأن ترسيم الحدود البحرية واستكشاف النفط والغاز واستخراجه عام 2011،
 - نشر بشكل متزايد المزيد من القوات العسكرية البحرية لحماية سفنها في المناطق المتنازع عليها،
 - منع سفن الشركات الأجنبية من المسح أو التنقيب في مناطق متنازع عليها، لأنها تدخل ضمن حقوق القبارصة الأتراك،
 - إرسال سفنها الخاصة للمسح والتنقيب عن النفط والغاز في المناطق التي تعدّها تابعة لها ولقبرص التركية، والتي بدورها تتداخل مع حدود قبرص اليونانية.
- غير أن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من قبل قبرص اليونانية، على اعتبار أنه ينتهك حقوقها السيادية التي أقرتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- وفي إطار استراتيجية الردع، والرغبة القبرصية في حماية أمنها البحري والمنشآت الخاصة بالاستكشاف والتنقيب عن الغاز في البحر المتوسط، كثفت إسرائيل من زيادة قدراتها العسكرية البحرية لتصدي للتهديدات التركية المحتملة، ومن الصواريخ التي يطلقها حزب الله من لبنان، نتيجة لذلك وقعت قبرص مع إسرائيل أثناء زيارة بنيامين نتانياهو عام 2012، اتفاق تعاون عسكري، بموجبه يمنح للسفن والمقاتلات الإسرائيلية للدفاع عن حقول الغاز التي تقع في حدود المياه الإقليمية، بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع اليونان عام 2008، في حال وجود أي تهديدات للمنشآت الغاز القبرصية في البحر. (الأثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، 2012 الصفحة 30).
- وكرّد فعل على ما قامت به دول حوض شرق المتوسط من تأسيس لمنتدى غاز شرق المتوسط، وترسيم حدودها البحرية واستبعاد الوجود التركي في المنطقة، قامت تركيا في عام 2019 بتوقيع اتفاقية مع فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبي الذي يدعمه في الصراع الحربي بين الجيش الوطني الليبي (LNA) المشير خليفة حفتر لدعمه في الحرب الليبية وفي تقاسم المناطق الاقتصادية الخالصة بشرق البحر الأبيض المتوسط المتنازعة مع اليونان وقبرص، والتي استنكرت التوغل غير القانوني المزعوم لهذا الاتفاق التركي الليبي في المياه التابعة للجزر اليونانية المجاورة. وقد نددت السلطات اليونانية بهذا الاتفاق المتعلق بالحدود البحرية باعتباره مخالفاً للقانون الدولي. (أحمد ز.، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط، 2018 صفحة 153)

المحور الرابع:

منتدى غاز شرق المتوسط وآفاق تطوير العلاقات الشرق متوسطة

عززت الاكتشافات الغازية عزيمة للتحالف والاتفاق بين دول المتوسط والسير في مسار التعاون، والتقليل من حدة النزاعات الحدودية، والعمل في إطار مشترك للتحويل مركز طاقي إقليمي، وهو ما دفعهم لتأسيس منتدى شرق المتوسط مقره القاهرة لتعزيز التعاون الإقليمي.

أولاً: دوافع تأسيس مندى غاز شرق المتوسط

إن اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق المتوسط، وعدم ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة أدى إلى صدام كبير ربما يغير شكل المنطقة كلها، وقد تأجج الصراع واحتدم التنافس في المنطقة بعد إعلان وزراء الطاقة في سبع دول شرق أوسطية عن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط EMGF، حيث يضم كل من "مصر، واليونان، وقبرص اليونانية، والأردن وفلسطين، وإيطاليا"، على أن يكون مقره بالقاهرة، وذلك نتيجة الرغبة المصرية في أن تكون مركزاً للطاقة في شرق المتوسط كونها الدولة الوحيدة التي تمتلك مصنعاً لتسبيل الغاز الطبيعي وهما "إيدكو ودمياط"، وصاحبة أكبر اكتشاف حقل في المنطقة، وقد استثنى المنتدى دول أساسية في شرق المتوسط وهي سوريا ولبنان وتركيا، كما حضر الاجتماع التأسيسي ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والبنك الدولي، وبالرغم من إعلان الاجتماع الأول للمنتدى، عن فتح مجال العضوية للدول الراغبة في الانضمام في شرق المتوسط والمنتجة والمستهلكة للغاز الطبيعي، والتي تتفق أهدافها ومصالحها مع المنتدى. (منتدى غاز شرق المتوسط... المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، سلسلة المشهد الفلسطيني، 2020، صفحة 25)

غير أن هذا الإعلان لا يخضع لاعتبارات الجغرافيا الضرورية، وإنما إلى موافقة الدول المؤسسة للمنتدى كإسرائيل التي تعتبر عدوة لسوريا ولبنان، ومنافسا وخصما لدودا لتركيا، لأن هذا المنتدى يهدف إلى بناء جبهة معادية لتركيا، ويضع إسرائيل ومصر في قلب المعادلة، إذ إن هذا المنتدى يشكل اصطفاً إقليمياً لمواجهة تركيا ومعاداتها، فكيف يمكن استثنائها رغم أنها طرف فاعل ومهم في المنطقة، كما أن إشراك إسرائيل في هذا المنتدى كفاعل رئيس، سيفتح باب التطبيع مع الدول العربية من جهة، وتحقيق السياسات الإسرائيلية العديد من المكاسب في منطقة شرق المتوسط، في مجال الطاقة وستحقق تفوقاً اقتصادياً كبيراً، ويجعلها كيانا محورياً في الاقتصاد الإقليمي، ولأعباء رئيساً على المستوى الدولي، بسبب الإمكانيات التكنولوجية والتمويلية المتوفرة لديها. (خير الدين، 2020)

حيث يشهد التعاون العربي الإسرائيلي في مجال تصدير الغاز، مجموعة من الاتفاقيات والمحاور خلال السنوات الماضية، ففي 2005 وقعت كل من مصر وإسرائيل اتفاقاً بتصدير الغاز المصري لإسرائيل لمدة عشرين عاماً بكميات تصل إلى 100 مليون قدم مكعب غاز يومياً، من عام 2019، وذلك ضمن اتفاقية 15 مليار دولار التي وقعتها مؤخراً شركة "دولفينوس المصرية" الخاصة مع الشركاء في حقل تمار ولفيathan الإسرائيلي للغاز. (خير الدين، 2020)

كما أن الملاحظ والمتبع لمختلف الأحداث والقمم التي عقدت، نجد أن هذا المنتدى لم يأت من فراغ وإنما سبقته عدة اجتماعات قبل انتخاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، حيث أنه عام 2014، كان هناك اجتماع بين اليونان، وقبرص اليونانية، ومصر، ومن مخرجات هذا الاجتماع، أهمية احترام قبرص وحقوقها السيادية على منطقتها الاقتصادية الخالصة، وضروعه توقف تركيا عن جميع أعمال المسح السيزمي الغير قانونية، الجارية في المناطق البحرية لتركيا، ربما كان الغرض من هذا الاجتماع التمهيد إلى تشكيل تحالف مناوئ لتركيا في شرق المتوسط. (منتدى غاز شرق المتوسط...المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، سلسلة المشهد الفلسطيني، 2020، صفحة 7)

وفي عام 2017، وقعت قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا بروتوكول اتفاق لبناء أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى اليونان وإيطاليا وأوروبا، وأشار وزير الخارجية الإسرائيلي "يوفال شتاينيتز"، أن هذا الأنبوب سيكون الأطول والأعمق في العالم، وفي جانفي 2020 وقعت كل من قبرص اليونانية، واليونان وإسرائيل، اتفاق مد خط أنابيب الغاز شرق المتوسط، يطق عليه "إيست ميد" East Med والذي سيكلف أكثر من سبعة مليار دولار، ويهدف الاتفاق إلى جعل الدول السابقة حلقة وصل مهمة في سلسلة إمدادات أوروبا، ومواجهة الزحف التركي في المنطقة ومحاولته بسط نفوذه في منطقة شرق المتوسط.

وكرّد فعل على ما قامت به دول حوض شرقي المتوسط، قامت تركيا بتوقيع اتفاقيتين مع حكومة السراج في ليبيا، لترسيم الحدود البحرية بينهما، والاتفاق على نقل الغاز الطبيعي الليبي في أنابيب تحت عمق البحر المتوسط للجانب التركي، والاتفاقية الثانية متعلقة بالجانب الأمني، تسمح بوجود قوات تدخل عسكرية في ليبيا، وهما الاتفاقيتان اللتان أحدثتا توترا كبيرا للغاية لبقية دول حوض المتوسط، بل حتى لدول أوروبية مثل فرنسا وإيطاليا، وروسيا، فاليونان طردت سفير ليبيا فور الإعلان عن الاتفاقية، وقامت مصر بمناورة عسكرية على حدودها البحرية بالمشاركة مع اليونان وقبرص، أما إسرائيل فاكتفت بالنأي بنفسها عن الصراعات، لأنه لا يريد استفزاز تركيا التي تعد أكبر شريك اقتصادي له في منطقة الشرق الأوسط، وبين مصر بحكم اتفاقية السلام الموقعة. (قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا توقع اتفاقا لبناء أنبوب نفط تحت البحر، 2020)

ثانيا: الأهداف الرئيسية لمنتدى غاز شرق المتوسط

- إنشاء سوق غاز إقليمي يخدم مصالح الأعضاء من خلال تأمين العرض والطلب، وتنمية الموارد وترشيد تكلفة البنية التحتية، وتقديم أسعار تنافسية،
- ضمان تأمين العرض والطلب للأعضاء مع العمل على تنمية الموارد، والاستخدام الأمثل للبنية التحتية وتحسين العلاقات التجارية،
- دعم الأعضاء أصحاب الاحتياطات الغازية والمنتجين الحاليين في المنطقة في جهودهم الرامية إلى الاستفادة من احتياطاتهم الحالية والمستقبلية من خلال تعزيز التعاون فيما بينهم ومع أطراف الاستهلاك والعبور في المنطقة،

- مساعدة الدول المستهلكة في تأمين احتياجاتها وإتاحة مشاركتهم مع دول العبور في وضع سياسات الغاز في المنطقة، مما يتيح إقامة شراكة مستدامة بين الأطراف الفاعلة في كافة مراحل صناعة الغاز،

- ضمان الاستدامة ومراعاة الاعتبارات البيئية في اكتشافات الغاز وإنتاجه ونقله وفي بناء البنية الأساسية بالإضافة إلى الارتقاء بالتكامل في مجال الغاز ومع مصادر الطاقة الأخرى خاصة الطاقة المجددة وشبكات الكهرباء.

هذا وقد أكد وزراء الطاقة من خلال اجتماعهم بالقاهرة أنه يمكن لأي دولة من دول حوض شرق المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز أو دول العبور الذين يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف الانضمام لعضويته لاحقاً وذلك بعد استيفاء إجراءات العضوية اللازمة التي يتم الاتفاق عليها بين الدول المؤسسة.

كما أكدوا أن هذا المنتدى سيكون مفتوحاً لانضمام دول أخرى أو منظمات إقليمية أو دولية بصفة مراقبين، وتحقيق التواصل بين جميع الأعضاء بما يساعد على إيجاد حوار وتفاهم مشترك وتحقيق المنفعة المتبادلة. (الصباغ، أحمد، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي: خريطة الصراع بشرق المتوسط، د. ت. ن الصفحة 14).

ويأتي العدوان التركي ضد دول حوض شرق المتوسط، رداً على ما تعدده تركيا تهديداً لمصالحها الاستراتيجية خاصة وأن المنتدى وسع ولايته ليشمل التعاون الأمني الإقليمي وتنظيم التدريبات العسكرية المشتركة في المنطقة المحيطة. من قبرص. ليس فقط في الصراع مع أعدائها القدامى، يجب على تركيا الآن التعامل أيضاً مع خصوم جدد: مصر، التي تواجهها عسكرياً على الأرض الليبية، وإسرائيل، التي تدين سياساتها بانتظام لإغواء الرأي العام العربي بشكل أفضل. (En mediterranee orientale, Ankara a tous les vents, 2020)

المحور الخامس:

دور القوى الدولية في الصراع حول غاز شرق المتوسط

مع زيادة فائدة شرق البحر الأبيض المتوسط، أصبحت المنطقة معياراً بالغ الأهمية في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، فمن جهة تسعى أوروبا إلى التخلص من الغاز الروسي والاستفادة من الاحتياطات المكتشفة في شرق المتوسط، في حين تسعى روسيا إلى تأمين أسواق الغاز الطبيعي والحد من السيطرة الأمريكية في المنطقة.

أولاً: غاز شرق المتوسط كمصدر محتمل لإمدادات الغاز لأوروبا

مع زيادة فائدة شرق البحر الأبيض المتوسط، أصبحت المنطقة معياراً بالغ الأهمية في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

حيث يعد السوق الأوروبي وجهة مثالية لصادرات الغاز المحتملة من منطقة شرق المتوسط القريب جغرافيا ولحاجة أوروبا إلى تنوع مصادر إمداداتها من الغاز وتحقيق أمنها الطاقوي بعيدا عن التبعية للغاز الروسي خاصة بعد تأزم العلاقات بشكل حاد مع روسيا نتيجة التدخل الروسي في أوكرانيا واحتلالها لشبه جزيرة القرم في عام 2014، حيث تعد روسيا المصدر الرئيسي لإمدادات الغاز إلى أوروبا بحصة تصل إلى 33% من إجمالي الطلب، فالمنطقة تمتلك قدرات تصديرية من الغاز تصل إلى 2.9 مليار قدم مكعب، وفي ضوء ما قد تسفر عنه أنشطة البحث الجارية في 30 قطاعا في شرق المتوسط، وهذا الفائض يتماشى مع النمو المتوقع في زيادة واردات أوروبا من الغاز الطبيعي، حيث سترتفع درجة اعتماد أوروبا على استيراد الغاز من 54-55% عام 2017 لتصل إلى قرابة 57% عام 2020، ثم إلى 67% بحلول عام 2035. (محمد، 2020)

وهو ما يجعل توجه الاتحاد الأوروبي والتوصيات الأوروبية التي تهدف إلى جلب الغاز غير الروسي أمرا متفهماً لاسيما في ظل العقوبات الأوروبية على روسيا والتي فاقت الأزمة بين الجانبين، في نفس الوقت مثل ظهور احتياطات ضخمة للغاز الطبيعي في شرق المتوسط فرصة سانحة لأوروبا تستحق الاستثمار ومسار جديد يمكن الاعتماد عليه بشكل كبير في المستقبل لضمان تعدد مصادر الغاز القادم إلى أوروبا وربما دفع أوروبا إلى تقديم الدعم لمشاريع الطاقة التي تهدف إلى جلب الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا أو دعم إنشاء ممر أوروبي جديد للطاقة، ولتحويل منطقة شرق المتوسط كمصدر محتمل يساهم في تلبية الاحتياجات المستقبلية لأوروبا من الغاز، فهناك عدة اقتراحات لاستغلال الموارد المكتشفة مثال على ذلك:

المصدرون الثلاثة المحتملون للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط هم إسرائيل وقبرص ومصر. يضع الموقع الجغرافي لأوروبا والطلب على الغاز الطبيعي القارة الأوروبية في طليعة الشراكة الإستراتيجية مع هؤلاء المصدرين. حيث أصبحت قبرص مركزاً إقليمياً بسبب عضويتها في الاتحاد الأوروبي (EU)، وتوصلت قبرص واليونان وإيطاليا وإسرائيل إلى اتفاق مبدئي لبناء خط أنابيب بحري بطول 2000 كيلومتر لنقل غاز البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. هذا المشروع "EastMed" ليس مجدياً من الناحية المالية، بتكلفة تقديرية تبلغ 6 مليارات دولار لكنه بديل لتجاوز تركيا.

تستفيد إسرائيل من اقتصاد جاهز لاستهلاك وتصدير الغاز الطبيعي، وقد تواجه بعض طرق التصدير مجموعة من العوائق، لأن الخيار الأكثر ربحية لإسرائيل بالنسبة لأوروبا هو تركيا، لكن الصفقة التجارية ليست خياراً في ضوء السياق السياسي الحالي. في حالة مصر، تم العثور على حل لتجنب صفقة مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية. اتخذ الرئيس عبد الفتاح السيسي إجراء في أغسطس 2017 يسمح للشركات المصرية باستيراد الغاز الإسرائيلي دون الحصول على موافقة الحكومة. ومع ذلك، لا يزال النزاع القانوني يمثل عقبة رئيسية أمام بناء خط أنابيب تحت البحرين البلدين. وقد أمرت المحاكم السويسرية والفرنسية مصر بدفع ملياري دولار كتعويض عن وقف استيراد الغاز الإسرائيلي في 2012 بعد هجمات متكررة من قبل مسلحين إسلاميين على خط أنابيب في شبه جزيرة سيناء. على الرغم من توقيع شركة مصرية عقداً بقيمة 15 مليار دولار في 19 فبراير لاستيراد الغاز من إسرائيل، فإن الحكومة المصرية تبتعد عن الصفقة وتقول إن مصر لا تحتاج إلى غاز من إسرائيل.. بدأت قبرص مؤخراً مفاوضات لإدراج القاهرة

في مشروع EastMed الأوروبي، مما يحرر الأخير من اتفاقية قسرية مع إسرائيل. (Montee des tensions autour du gaz en Mediterranee, 2020)

من ناحية أخرى كان من الممكن أن تتفوق مصر على إسرائيل وقبرص كمصدر صاف للغاز الطبيعي، لكن البلاد تواجه تحديات كبيرة في مجال الطاقة، بما في ذلك الطلب المحلي القوي على استهلاك الطاقة والبرنامج الحكومي لدعم الطاقة. اكتشاف شركة ENI الإيطالية في عام 2015 لحقل ظهر - أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط - قد يقرب مصر من الاكتفاء الذاتي من الطاقة ويخفف الضغط على اقتصاد البلاد، أو يمكن إنشاء خط أنابيب يربط فلسطين المحتلة بقبرص ويمر عبر اليونان ومنها إلى أوروبا وهو مقترح يدعمه الاتحاد الأوروبي، كما يمكن استغلال البنية التحتية المتاحة لدى مصر لإسالة الغاز في مدينة ادكو ودمياط ونقله إلى أوروبا وهو المشروع القريب للتنفيذ على المدى القريب.

ثانياً: الاستراتيجية الروسية في منطقة حوض شرق المتوسط

إن الاستراتيجية الروسية في شرق المتوسط هي مزيج من المصالح السياسية والجيوستراتيجية والطاوقية. لأن أساس وجود روسيا في شرق البحر المتوسط هو لمنع الناتو والولايات المتحدة من توسيع حدودها والحفاظ على إستراتيجية "القوة العظمى". هذا من جهة ومن جهة أخرى ضمان تدفق الغاز الروسي إلى الأسواق الأوروبية لمنافسة دول منطقة حوض شرق المتوسط، لذلك فإن موسكو تتطلع إلى تعزيز تواجد الجيوستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد أنشأت قاعدتين مهمتين، في طرطوس واللاذقية في غرب سوريا من أجل تعزيز الوجود الجيوستراتيجي في شرق المتوسط، وتتطلع للتفاوض مع دول أخرى لمزيد من القواعد في شرق المتوسط. (مكانة شرق المتوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية: الأهداف والمصالح، 2020)

من ناحية أخرى، بينما يتضاءل الوجود المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في شرق البحر الأبيض المتوسط، تسعى أمريكا إلى تعزيز محور قبرص ومصر والكيان الصهيوني في شرق البحر الأبيض المتوسط في مواجهة محور تركيا وروسيا. لذلك فإن البيئة الإستراتيجية في شرق المتوسط تتحول ببطء إلى استقطابات سياسية وعسكرية بمرئية روسيا وأمريكا. تبحث روسيا عن مصالحها الحيوية في هذه المنطقة، في حين تسعى أمريكا إلى فرض هيمنتها على المنطقة والحفاظ على موطئ قدم لها في أوقات الأزمات واحتواء روسيا. (مكانة شرق المتوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية: الأهداف والمصالح، 2020)

وقد بدأت روسيا في تنفيذ خططها واستراتيجياتها منذ تدخلها في سوريا 2015، حيث تدرك روسيا الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا بوصفها موقعاً مهماً لمد شبكات متداخلة من أنابيب الغاز والنفط من الخليج وإيران مروراً بسوريا وتركيا إلى أوروبا، لذا فهي تسعى للسيطرة على أي بديل محتمل لإمداداتها الغازية إلى أوروبا، علاوة على ذلك تسعى لأن تكون طرفاً باستغلال غاز المتوسط المراد تصديره إلى أوروبا. وفي المجال العسكري تباع روسيا المعدات العسكرية لسوريا منذ عام 1956، حيث بلغت قيمتها 26 مليار دولار حتى عام 1991. بعد هذا التاريخ استمر بيع الأسلحة من دون معرفة كميتها، واستمرت

العلاقات العسكرية والتجارية بين روسيا وسوريا وفي عام 1971 بنت روسيا قاعدة عسكرية في ميناء طرطوس، وتوطّد اهتمام موسكو بهذه القاعدة العسكرية عام 2006. فوقّعت الشام وموسكو اتفاقية لتطوير القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس. وفي عام 2009 أُعيدت هيكلة هذه القاعدة بحيث أصبحت قادرة على استيعاب سفن حربية عالية الحمولة بعد كل هذه التطورات بلغت قاعدة طرطوس مستوى يمكنها استيعاب سفن حربية من الفئة المتوسطة الموجودة في الأسطول الروسي. وأصبح مناسباً لاستقبال سفن طراد تزن 4 آلاف طن، وقادرة على حمل صواريخ كروز. (cruisemissile) وفي عام 2017 شرعت روسيا في أعمالٍ لإيصال ميناء طرطوس إلى حجم يؤهله لاستيعاب سفن حربية كبيرة، وتستطيع حمل الصواريخ النووية الباليستية.

ويمكن القول إن اقبال روسيا على إعادة هيكلة قاعدتها العسكرية في ميناء طرطوس، واستعمالها بشكل فعّال رغبة منها في التحوّل إلى قوة بديلة عن دول الناتو في منطقة الشرق الأوسط، لكن في المقابل قامت بلدان المنطقة بحملات لتكون أكثر فاعلية، ولاسيما تركيا التي تُعدّ واحدة من أكثر البلدان انتهاجاً للسياسات في المنطقة؛ لهذا السبب اندلعت توترات على نطاق ضيق بين روسيا وتركيا، وبلغت هذه التوترات أوجها جرّاء اعتداء سفينة حربية روسية على سفينة تركية عام 2015 وإسقاط تركيا فيما بعد طائرة حربية روسية اخترقت مجالها الجوي في العام ذاته، وقد أدّى هذا الوضع إلى تدهور العلاقات الروسية التركية من جهةٍ، وأحدث تأثيراً سلبياً في العلاقات بين روسيا وحلف الناتو. (خالد فؤاد، 2019 صفحة 27).

في الوقت الراهن تحاول روسيا الاستفادة إلى أقصى حد من قدرتها على المناورة في شرق المتوسط. فبعد تصاعد التوترات في سوريا في أوائل عام 2020، أرسلت روسيا سفينة "مارشال أوستينوف" الحربية إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت نفسه، تحاول روسيا الحد من قدرة الولايات المتحدة على المناورة والنفوذ في شرق البحر المتوسط. حيث قامت مقاتلات سوخو 35 الروسية في المتوسط من تقييد قدرة عمليات الاستطلاع للطائرات P-8A الأمريكية، حيث تمت منذ يومين آخر عملية لها لمضايقة الطائرات الأمريكية. وعلى الرغم من أن نفوذ الولايات المتحدة في البحر المتوسط قد تضاعف، فإنها تحاول الحد من قدرة روسيا على المناورة من خلال رصد مصالح روسيا الجيوسياسية وحظر خطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا. (عمر الديب، 2020)

ثالثاً: الاستراتيجية الأمريكية اتجاه دول منطقة شرق المتوسط

بعدما أصبحت اكتشافات الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية في شرق المتوسط سبباً في احتدام الصراع وزيادة حدة التنافس والتوتر في المنطقة، وهو ما انعكس على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها ومصالحهم في المنطقة وبالتالي أمريكا انتهجت إستراتيجية معينة لتضمن أمنها وحقوقها من غاز شرق المتوسط.

حيث أن أمن حلفاء الولايات المتحدة وشركائها في شرق المتوسط يشكل معياراً حاسماً لأمن أوروبا والولايات المتحدة، باعتبار أن اليونان هي عضو في حلف الشمال الأطلسي، وأن إسرائيل حليف ثابت، بل أهم حليف في المنطقة، وشريك استراتيجي، بالإضافة إلى قبرص التي تحولت إلى شريك مهم لأمريكا بعدما

وقعت اتفاقية تعاون أمني ثنائي عام 2018، وبالتالي أجرت كل من اليونان وقبرص وإسرائيل محادثات وقمما لتعزيز تعاونها حول الطاقة والأمن، مع الولايات المتحدة الأمريكية لمنع أي تحرك في منطقة شرق المتوسط من شأنه أن يخالف القانون الدولي. (عمر الديب، 2020).

كما أن اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في الشواطئ المصرية والقبرصية، وأماكن أخرى في شرق المتوسط سوف يعزز من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة حوض شرق المتوسط، ويدفع تركيا إلى شراء منظومات "أس 400"، الروسية سيؤدي إلى فرض عقوبات عليها، لذلك من مصلحة أمريكا الأمنية والوطنية أن تعمل على تعزيز التعاون الأمني في مجال الطاقة بين هؤلاء الحلفاء، ويمكن لاكتشافات الغاز أن تحقق فوائد ومكتسبات اقتصادية لأوروبا، ويساعدها في تنويع مصادر الطاقة الأوروبية بعيدا عن اعتمادها الكبير على روسيا، كما أن استكشاف الطاقة في المنطقة القبرصية الخاصة يعزز المصالح الأمريكية عبر تأمين بدائل لحلفاء أمريكا عن الغاز الروسي، مشددة على أن عمليات الاستكشاف تلك لا يجب أن تتعرض لإعاقة من قبل أي دولة في المنطقة، في إشارة إلى تركيا التي تحاول أن تتنازع السيادة على المياه القبرصية وتطالب بحصة لها في هذا الجزء من المتوسط، وهو ما يضعها في حالة مواجهة مع أمريكا. (أحمد زكريا، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط، 2018 الصفحة 214).

ومن ناحية أخرى تسعى أمريكا إلى بسط نفوذها وهيمنتها في المنطقة من خلال سيطرة شركاتها على استثمارات الغاز في المنطقة خاصة تلك التي تقع قبالة السواحل الإسرائيلية والقبرصية خاصة حقل "أفروديت"، غير أن الشركات الأمريكية ترغب في توسيع استثماراتها، لتشمل المناطق البحرية اللبنانية، ولن يتحقق هذا الأمر إلا في حالة نجاح الوساطة الأمريكية في تسوية الصراع اللبناني الإسرائيلي على المثلث البحري، خاصة بعد تحذير السلطات اللبنانية "شركة نوبل اينرجي"، من القيام بأي أنشطة للتنقيب عن الغاز في المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل.

الخاتمة:

وبناء على ما تقدم يمكن القول إن اكتشافات غاز شرق المتوسط أحدثت تحولا في موازين القوى الإقليمية والدولية عبر تحويل المنطقة لسوق طاقي هام بتلك الاحتياطات المعتبرة من الغاز الطبيعي إذا تم العمل بمنطق التعاون الإقليمي المشترك، إلا أن هذه الاكتشافات تحمل تداعيات اقتصادية وتحولات في بنية العلاقات الإقليمية والدولية المستقبلية، ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة للإستنتاجات الآتية:

- إن أهداف ومصالح دول حوض شرق المتوسط معقدة ومتداخلة بين ماهو قانوني واقتصادي وتاريخي، حيث يصعب على دول المنطقة التوصل إلى اتفاق قائم على أسس واعتبارات قانونية، تمكن جميع الأطراف من الاستغلال الأمثل والعادل لثروات المنطقة سواء من خلال تشكيل تحالفات إقليمية بين دول المنطقة، أو من خلال اللجوء إلى قواعد ومبادئ القانون الدولي،

- تحظى منطقة حوض شرق المتوسط بأهمية استراتيجية كبيرة لدى الدول الكبرى من بينها أمريكا وروسيا والاتحاد الأوروبي، خاصة بعدما أظهرت الاكتشافات أنها تحوي العديد من المناطق الغنية بالغاز الطبيعي، وظهور الحديث عن إنشاء خط غاز شرق المتوسط للتصدير لأوروبا،
 - إن اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط أوجدت عزيمة للتحالف والاتفاق بين دول المتوسط والسير في مسار التعاون، والتقليل من النزاعات الحدودية، وهو ما دفع دول المنطقة لإنشاء منتدى غاز شرق المتوسط للتحويل لمركز طاقي إقليمي، واستبعاد الدول التي لا تتوافق ومصالح وأهداف المنتدى كتركيا،
 - وللإجابة على الإشكالية المطروحة: "هل سيؤثر اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة شرق البحر المتوسط على استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية في المنطقة؟"، يمكن القول أن اكتشافات الغاز الطبيعي التي لا تستغل ولا تستثمر بالتعاون الإقليمي المشترك، فإنها ستؤدي إلى الإضرار بمصالح دول المنطقة في تنمية مواردها، وكذلك التأثير على استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية،
 - إن اكتشافات الغاز الطبيعي في أحواض شرق المتوسط، وارتفاع حدة التنافس بسلاح الغاز من شأنه تغيير قواعد اللعبة و موازين القوى في المنطقة، خاصة مع تواجد صراعات بحرية لا تزال تسير نحو المزيد من التعقيد، في ظل تعدد الأطراف وتداخل مصالحها، سواء بين تركيا وقبرص واليونان، أو بين إسرائيل ولبنان، حيث تتجه بعض الدول إلى اتخاذ خطوات أحادية للاستفادة من ثروات الغاز، دون اللجوء إلى التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى، في حين لجأت بعض الدول كقبرص اليونانية إلى فتح مياها وتوقيع اتفاقيات مع الشركات العالمية لتحقيق مكاسب من ثروة الغاز الطبيعي،
 - إن الأهداف الجيوسياسية من وراء التدخل التركي في ليبيا وتوقيعه اتفاقيتين الأولى متعلقة بالحدود البحرية، والثانية اتفاقية أمنية تسمح بنشر القوات العسكرية التركية في المنطقة، وذلك لاكتساب مكانة قانونية أكبر لتحدي الاتفاقيات الخاصة بترسيم الحدود البحرية التي وقعتها كل من اليونان وقبرص ومصر، وتوفير مظلة أمنية لحكومة الوفاق ضد قوات خليفة حفتر،
 - هناك تنافس بين نهجين متباينين، فيما يتعلق باكتشافات الطاقة، النهج الأول يضم إسرائيل ومصر واليونان وقبرص، ويفرض سيطرته على ثلاثة حقول مركزية، والنهج الثاني يضم تركيا مع ليبيا ويبدو أن النهج الأول يمضي بخطوات أسرع لقطع طريق النهج الثاني،
 - أن دول الاتحاد الأوروبي من ضمنها فرنسا أسهمت في تأجيج الصراع في المنطقة، من خلال تدخلها العسكري واستعراض القوة البحرية مع اليونان ضد تركيا الراغبة في عسكرة الصراع على الغاز منذ الاتفاقية التي عقدتها مع ليبيا.
- التوصيات والمقترحات:**
- الصراع المتواجد في حوض شرق المتوسط هو صراع جيوسياسي أكثر منه صراع اقتصادي على مصادر الغاز الطبيعي، وبالتالي لابد من استغلاله بصورة مشتركة ضمن اتفاقيات لتقاسم الإنتاج، كما هو

الحال في مناطق العالم، بين الدول المتنافسة وهو التوجه العقلاني الذي يمكن دول المنطقة من الاستفادة الجماعية من ثروات شرق المتوسط بعيدا عن الانقسامات والصراعات التاريخية والحديثة،

- أن يتم تحديد الحدود البحرية للمناطق الاقتصادية الخالصة، من خلال الحوار والمفاوضات وفقا لقواعد القانون الدولي، وليس بالإجراءات الأحادية وتعبئة القوات البحرية،

- لا بد من إيجاد إطار إقليمي ينظم التعاون بين شركات الغاز الكبرى المتنافسة على مياه شرق المتوسط، على أسس اقتصادية بعيدا عن الصراعات الجيوسياسية بين دول المنطقة،

- الاتفاق على تحديد صراعات دول منطقة شرق المتوسط السياسية والتاريخية والتسابق على النفوذ الإقليمي والسير نحو التعاون الإقليمي المشترك الذي يحقق مكاسب مطلقة للجميع ويحفظ أمن وسلم المنطقة.

الإحالات والمراجع:

1. (Amsellem, 2016). « Méditerranée orientale: de l'eau dans le gaz ? » *Politique étrangère* Hiver, n° 4 (7 décembre 2016) :72-61
2. (Energy, 2018). *state of Israel, spokesmen announcements*, 11/4/2018, on the website <https://www.gov.il/departments/news/bidround2>
1. (En mediterranean orientale, Ankara a tous les vents, 2020), 2020/8/23 17:27 on the webcit : rancetvinfo.fr/monde/gercé/tensions-entre-la-turquie-et-lagrece-que-se-passe-t-il-en-mediterranee-orientale_4074171.htm
3. (Grandchamps, Claire, 2018). *Hydrocarbures offshore : quelques clés pour comprendre le contentieux libano-israélien*
4. (Karabat, 2020). *Bataille gazière entre Chypriotes et Turcs : « la diplomatie de la canonnière continuera »* 2020/8/22 16:14, on the webcit : <https://www.middleeasteye.net/fr/decryptages/bataille-gaziere-entre-chypriotes-et-turcs-la-diplomatie-de-la-canonniere-continuera>
5. (Montee des tensions autour du gaz en Mediterranee, 2020).
6. (The Maritime Border Dispute between Lebanon and Israel Explained ». *Executive Magazine*, 2018).
7. (Cyprus, Egypt commit to new gas pipeline with intergovernmental deal, 2018).
8. (Eastern mediterranean energy: a decade after the major discoveries, 2018).
9. (Le conflit chypriote, facteur d'instabilité en méditerranée orientale-par Ana Pouvreau, 2020.)
10. (Turkey will protect its energy rights in mediterranean, 2018.)

11. الصباغ أحمد تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي: خريطة الصراع بشرق المتوسط، د ت ن، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات.

12. أحمد زكريا، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي دراسة حالة حوض شرق البحر المتوسط، (2018)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)

13. حرزلي أميرة (2020)، إستراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد 2011، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ التصفح يوم: 2020/9/9، على الساعة: 17:06، على الموقع الإلكتروني: <https://www.democraticac.de/?p=53952>
14. الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلية في شرق المتوسط، (2012)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
15. خير الدين، (2020)، تطبيع برائحة النفط...تكتل غاز في شرق المتوسط بقيادة مصر-إسرائيلية في مواجهة تركيا، يوم: 2020/8/17، على الساعة: 13:33، على الموقع الإلكتروني: <https://arabicpost.net/>
16. محمد سليمان، (2015)، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط (الرياض: مكتب مجلة البيان، 2015).
17. وليد خدوري، (2007)، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع.72.
18. منتدى غاز شرق المتوسط...المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك، سلسلة المشهد الفلسطيني، (2020)، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020/2/3.
19. مكانة شرق المتوسط في إستراتيجية السياسة الخارجية الروسية: الأهداف والمصالح، (2020)، تاريخ التصفح يوم: 2020/09/6، على الساعة: 8:17، على الموقع الإلكتروني: <http://alwaght.com/ar/News/177341/>
20. مصر وتركيا واليونان وإسرائيل أهدافها الحقيقية من صراع شرق المتوسط مختلفة عما يعلن إليك ما تريده كل دولة، (2020).
21. محمد علي (2020)، تعرف على منظمة أوباك حول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط. تعرف على دراسة منظمة أوباك حول الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط وحقل ظهر، يوم: 2020/8/21، على الساعة: 16:43، على الموقع الإلكتروني: <https://powernews.cc/>
22. خالد فؤاد، (2019)، غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد، المعهد المصري للدراسات: دراسات سياسية.